الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان

نشرة الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون
العدد الأول — شباط 2021

الافتتاحية

قررت الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون اصدار نشرة وبصورة منتظمة يعبر فيها الزملاء عن آرائهم وفي مختلف الميادين مع احترام قدر المستطاع في كل مرة الموضوع العام المطروح. اخترنا لهذا العدد الأول عنوان "دولة القانون والديمقراطية". عنوان واسع جداً يتسع لشتى المساهمات. وكونها نشرة نحن ملزمون بعدد محدد من المساهمين وبعدد كلمات لا يتجاوز الـ 500 كلمة، بانتظار تطويرات تقنية تسمح لنا باصدار نشرة مكثفة. المساهمات هي أساساً باللغة العربية ولكن أيضاً باللغة الفرنسية والانكليزية.

نحن منفتحون على كافة الآراء والنشاطات كون الفلسفة أم العلوم، أم الفكر وأوله ونهايته. واذا كنا ملزمين أيضاً بتحديد مبادئنا وقناعاتنا ولو من الناحية الإطارية وكي لا نصدم من هو بعيد عنا فإننا نقول إننا نؤمن بالديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان. نحن نؤمن بأن المقاربة الفلسفية فائقة الأهمية لفهم أمور القانون والسياسة والاقتصاد. كما نؤمن بأن الاشتراكية خير سبيل لخلاص البشرية من الفقر والدكتاتورية والقمع.

جورج سعد

المشاركون في هذا العدد::

علي الموسوي
كريستيان أيشن
Christian Eyschen
هادي شلوف
سعد حدشيتي
ليندا التنوري
جورج سعد
علي الحاج حسن
ميشال غوديشو
Michel Godicheau
جان لوك دبريز .
Jean-Luc Dupriez
لوران سادوك
Laurent Sadok
شربل أسطفان
كمال عرب

الإعلام مسؤولية أخلاقية ضائعة

علي موسى الموسوي

لقد دأبت سايكولوجية الإعلام المؤدلج وكوبوناتهِ الورقية الصفراء على مر السنين، حول تطويق الوعي الجمعيّ واثقالهِ بالاورام الثقافية المتعددة، تلك المافيات التجارية المتسترة بياقات الاعلام المنمقة، كانت تدرك تماماً ان الاعلام هو صوت من لا صوت له بل هو الضمير الذي يقود الذاكرة الجمعية نحو المهنية او الهاوية، لذلك صرنا جميعاً بمواجهةٍ متلفزة مؤدلجة ووقحة، لايخجل ان يكون فيها المُقدم قاضيًا أو محققًا او متبنياً لموقف شخصي مُسبق على حساب مهنيتهِ وضارباً عرض الحائط بكلِ مواثيق شرفه الإعلامي الذي يفترض ان يُلزمه بأبسط أبجديات الأعلام والحوار التلفزيوني، علماً ان اهم مرتكزات الإعلام المتلفز الحرّ هي الحيادية، الأمانة، المصداقية بعيدًا عن هوى النفس وميولها، لان خلاف ذلك تتحول الشاشة الى ادلجة مقيتة لسياسات حزبية لاعلاقة لها بالرسالة الإعلامية التي هي بالحقيقة عين الشعب الأمينة على مصالحه خصوصاً في هذه الظروف المعقدة التي وظف فيها البعض تلك المسؤولية لمنفعته الشخصية مستغلًا المساحات الأعلامية المتاحة ليكون بفترةٍ وجيزة نجماً ساطعا، علماً انني هنا لست مدافعاً بقدر كوني مشخصاً لاورامنا الشخصية التي تحولت بفضلِ ثقافة السب والشتم والعراك، من ندوب خفية الى اورام ظاهرية لاعلاقة لها بموضوعية الأعلام واحترام الضيف، لذلك اعتدت الاشارة لجوهر المعضلة الاخلاقية ومأزق القضية الاعلامية وقلت مراراً بأنه ليس سياسياً فقط علمًا ان الجانب السياسي هو انعكاس مُبطن لأزمة الأخلاق والمثل والقيم والمبادئ وكثيراً ما شاهدناه داخل المؤسسة الإعلامية كيف أثر وتأثر به باقِ أفراد المجتمع لان الأزمة شاملة ومنبثقة من قمة الهرم السلطوي بكل تشكيلاته نزولًا لابسط موظف في الدولة وكلاهما بطبيعة الحال نتاج المنظومة الأخلاقية في المجتمع، لذلك نجد أن الإعلام لم يعد ناقلاً امينا للخبر ولم يعد مراعياً لأخلاقيات وشرف المهنة بل أصبح

عاملاً مهماً في تسويق الحدث المفبرك والمُزيف لواقع الشعوب على حدِ قول ذراعِ هتلر القمعية "جوزيف غوبلز" الذي كان يقول: "أعطني إعلامنا بلا ضمير أعطيك شعبا بلا وعي".. حيث نجح صاحب الدعاية النازية الذي صور هتلر منقذاً للألمان وأحد أساطير الحرب النفسية وأبرز وأهم من أستثمر الإعلام لتحقيق مآربه بشعاره المعروف" أكذب أكذب حتى يصدقك الناس".. فتحول الاعلام بفعلِ دهاءه الى مايشبه العصا السحرية التي يمسك بها الساحر فيتحكم بالمتلقي ويؤثر على عقله البسيط، عصا لها قوة طاغية وقادرة على خلق واقع آخر، واجباره لاشعورياً على تقبلها، وما اشبه اليوم بالامس حيث ان الواقع الاعلامي اليوم تحول الى مايشبه الدكاكين والمتاجرين ببورصات القنوات والصحف الكثيرة التي معظمها افتقد أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية.

بعد ان كنا نتأمل حينما يكون الكلام عن الإعلام يتبادر إلى الذهن إعلاماً يتسم بالجدية والحكمة والتبصر ولاشأن له تماماً بتجارة التدليس أو التلفيق أو الإساءة او الاسترزاق وبناء الامجاد على أكتاف الجهلاء لا العقلاء، الى جانب الاقلام الهابطة المصابة بفوبيا الشهرة المزيفة ومأجوريها، لقد اصبحت مقتنعاً بأن إعلاماً كهذا هو من يفرض نفسه على الناس بالكذب والدجل، ولايستحي ان يتسول شهرته بالتضليل وزرع الفتن والربحية، لان صلب المحنة العراقية والعربية ككل يتمحور في الأدوار الثلاثة التي يلعبها المقامرون في الشاشات وبصورة شنيعة وهي: التلقين والتضليل والتحريض.

”أعطني إعلاماً بلا ضمير أعطيك شعبا بلا وعي“

حول الكيان الاسرائيلي

كريستيان إيشين Christian Eyschen

الأمين العام للفدرالية الوطنية للفكر الحر (FNLP)

في الواقع، يبدو أن هناك على الأقل تناقضاً شكلياً بين مفهوم الشعب المختار ومفهوم العالمية (أو الكونية)، وحتى الدولانية. لكن الأمور يمكن أن تتقبل هذا التناقض الظاهري. وهكذا، يشير الحاخام توفيا فريدمان Touvia Fridman: "منذ ظهور اليهودية، نلاحظ وجود تيارين أساسيين في الفكر: أحدهما يسلط الضوء على دعوة وخصوصية شعب إسرائيل كشعب أبرم تحالفاً مع إلهه ليكون مملكة كهنة وشعباً مقدساً يحفاظ على خصوصيته وحمايته من التأثيرات الخارجية؛ والآخر، الذي يؤكد على الجانب الكوني والإنساني لليهودية. هذان التياران ليسا متعارضين بالضرورة، ولكن يمكنهما التعبير عن وجهتين لذات الواقع، كل شيء يتعلق بالسياق والفوارق الدقيقة". "يتم التعبير عن التيار الأول الانعزالي في العديد من قوانين التوراة التي تهدف إلى الحفاظ على خصوصية إسرائيل ودعوتها، مثل حظر الزواج من أجانب "لا يجوز لك الزواج منهم" (تثنية 7: 3)، أو التحذير "لا تسير وفق قوانينهم" (لاويين 18: 3).

"أصرت اليهودية منذ نشأتها على الجانب الكوزموبوليتاني (المنفتح) لتشكيلها في سلسلة نسب المؤسسين المرتبطين بالزواج من جميع المجموعات العرقية المحيطة. في اللحظة التأسيسية للخروج من مصر، اجتذب العبيد العبريون جميع أنواع الناس إلى ملحمتهم، بما في ذلك ابنة فرعون. هناك تأكيد قوي على الجانب المفتوح لتركيبة الشعب اليهودي."

يشرح أندريه جيلارد: "نصوص الكتاب المقدس تمجد العرق اليهودي". في حين أن بعض كتابات اليهودية تتضمن بعداً كونياً يحترم الغريب بشدة: "لا تهين الأجنبي ولا المظلوم، لأنكم كنتم أجانب في مصر! لا تهين الأرملة أو اليتيم "(خروج 22 ، 20)؛ "لا تفكر في كراهية أخيك... ستحب جارك، فهو مثلك"... "ستحب الغريب الذي يستقر في منزلك كما تحب نفسك" (لاويين 19 ، 17-18 و 34)؛ "بيتي بيت صلاة لكل الشعوب" (إشعياء VXI، 7)؛ "أنت وضمير إسرائيل المذنب، ص. 65. من هذا الحكم المحدد لليهودية،

"لا تهين الأجنبي ولا المظلوم، لأنكم كنتم أجانب في مصر! لا تهين الأرملة أو اليتيم"

يترتب أن الرجل اليهودي نادراً ما يشار إليه بمصطلح "مشارك في الدين". هذا الرجل اليهودي هو قبل كل شيء "شخص من نفس العرق"، وهذا ليس بالأمر التافه.

بالضرورة، كان للشتات تأثيران متناقضان، أحدهما الحفاظ على النفس بالرغم من كل شيء كمجموعة، والآخر عندما سمحت الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية لليهود الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها الآن. يظهر الشتات جيداً الحفاظ على جانبين متناقضين: مفهوم الشعب المختار من ناحية ومن ناحية ثانية العالمية التي ستتجسد من خلال مساهمة الثوريين الأممية.

يقتبس ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، في مقدمة كتابه عن المفهوم المادي للمسألة اليهودية لإبراهام ليون Abraham Léon، كارل ماركس Karl Marx الذي أشار إلى أن اليهودية قد تم الحفاظ عليها، ليس على الرغم من التاريخ، ولكن عبر التاريخ. من الواضح أنه على مر القرون، اندمج اليهود في المجتمعات الغربية وأنهم في المجتمعات الشرقية يستمرون بفضل مهاراتهم كحرفيين في اقتصاد متخلف، في "مسام المجتمع " كما قال ماركس.

”لا تفكر في كراهية أخيك... ستحب جارك، فهو مثلك“

فلسفة اللغة

علي الحاج حسن

لعبت اللغة الدور الأساس في حل مشكلات التواصل بين البشر، وإدراك العالم الخارجي، وقد اهتمّت الفلسفة باللغة لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بالتواصل، ومنها فلسفيّة خالصة تتعلق بطبيعة الإنسان، وفهم هذه الطبيعة؛ فاللغة تميّز الإنسان دون غيره من الكائنات.

يقول نعوم تشومسكي، أنّ اللغة هي خاصيّة إنسانية فريدة، مقصورة على الإنسان دون غيره من الكائنات، وأن فهم اللغة يؤدي إلى فهم الطبيعة بين البشر.

وقد دأب الفلاسفة من العصور القديمة على الاهتمام باللغة ليس لذاتها بل لحل المشكلات الفلسفية، كونها الأداة التي يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم وأفكارهم، ولم يكن هناك بحث فلسفي باللغة لذاتها. فمعظم الفلاسفة القدامى تناولوا اللغة في كتاباتهم، إذ عرّف ديموقراطيوس اللغة أنها ما اتفق البشر على وضعه. كما اعتبر أفلاطون، عن لسان سقراط، أن اللغة ظاهرة طبيعية. أما أرسطو فقال أن اللغة هي تعبير لما يعتمل داخل الإنسان من أفكار وعواطف وانفعالات، والمعاني تبقى واحدة برغم اختلاف الأصوات.

أما عند العرب فقد ظهر البحث اللغوي لدى العديد من علمائهم ومنهم أبو حامد الغزالي الذي قام بالبحث بنشأة اللغة، وفيما إذا كانت وضعية أم عرفية، كما تناول الأسماء اللغوية وفنّدها، وبحث في دلالاتها بين الحقيقة والمجاز. وكذلك برز ما سمي لاحقاً بعلاقة اللغة بالفكر عند عبد القاهر الجرجاني، وبخاصة في نظرية النظم في كتابه "دلائل الإعجاز"، فقد استطاع، وبرغم الفارق الزمني الكبير بينه وبين علماء اللغة المحدثين، اعتماد فكر لغوي ومنهج يتلاقى من هؤلاء. كما تحدّث عن الصحّة الداخلية والصحّة الخارجية، وهو ما شكل لاحقاً مشكلة فلسفية لغوية بين المعنى الداخلي والمعنى الخارجي.

ولم يظهر البحث اللغوي إلا بعد ظهور الفلسفة التحليلية التي تعارض مبدأ الفلسفة العامة، وهو البحث في الكليات، بتركيزها على تفكيك هذه الكليات إلى أصغر أجزائها. وبرغم الجهود التي بذلت

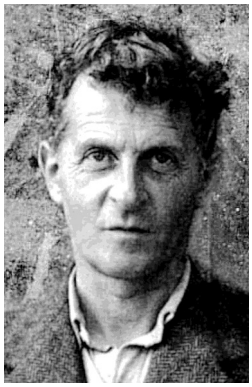

لودفيج فيتجنشتاين

في هذا الصدد بقي الأمر محصوراً بمعالجة قضايا الفلسفة في الأخلاق، والميتافيزيقا، والجمال، والمنطق.

نشأت الفلسفة التحليلية مع تقدم العلوم، والتطور الذي رافقها، مع جورج إدوارد مور، وبرتراند راسل، وفريغه، ودعم من فتغنشتاين، والوضعية المنطقية، وفلاسفة مدرسة أكسفورد، ومدرسة كامبردج، وجون سورل، ما أدى إلى نشوء نزعة علمية لدى الكتاب، والفنانين، والأدباء، وكذلك الفلاسفة. فالفيلسوف أتو نويرات يعتبر أن الفيلسوف والعالم في مركب واحد. كما عارض قسم كبير من الفلاسفة هذه النزعة وأعربوا عن امتعاضهم من هذه التبعية. وتعتبر الوضعية المنطقية هي التي أسست لفلسفة اللغة.

وبحسب الدكتور صلاح إسماعيل في كتابه فلسفة اللغة، كان هناك ثلاثة تيارات:

التيار الأول:

يهتم بالعلاقة بين اللغة والعالم، وطرح إشكالية جديدة في الفلسفة اللغوية حول شروط صدقية اللغة، وهي متى تكون العبارة صادقة؟ من رواده فريغه، وكريبك، وبراسل، وفتغنشتاين المبكر.

التيار الثاني:

يهتم بالعلاقة بين الإنسان واللغة. وكيفية استعمالها، وطرح إشكالية: متى يكون للكلمة معنى، ومتى لا يكون لها معنى؟ من رواده جورج إدوارد مور، وفتغنشتاين المتأخر، وفلاسفة مدرسة أكسفورد.

التيار الثالث:

يهتم بالمقدرة اللغوية؛ أي بالابداع اللغوي. حقّق هذا التيار في كيفية استعمال الإنسان للغة بطريقة إبداعية، وهو يرتبط بتشومسكي.

هذا ما رافق تطور فلسفة اللغة عبر مراحلها. وبالعودة إلى فريغه الذي عمل على إيجاد "لغة مثالية"، غايتها التعبير عن قضايا العلم، وهمّها الوحيد هو الصدق، ولم يتمّ له ذلك، نرى اليوم المنطقيين الجدد يحاولون الوصول إلى تلك اللغة باستخدام الحواسيب الفائقة، فهل ينجحون في ذلك؟

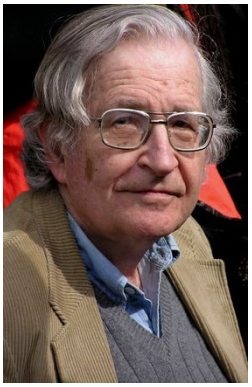

نعوم تشومسكي

Les pérégrins, Littré et Molière

Michel Godicheau

مقالة نقدية للمنظومة الحاكمة في فرنسا بقلم زميلنا الأستاذ ميشال غوديشو

Les innovations technologiques proposées pour améliorer l'efficacité du système carcéral encore léger auquel nous sommes soumis depuis deux mois, et que leurs souriants inventeurs appellent à prolonger dans l'ère nouvelle, suscitent des interpellations anthropologiques. Celle de François Sureau m'intéresse, comme celle de mon ami Jean Ziegler, parce qu'ils partent et parlent des individus pérégrins au sens du droit romain. Ne sommes-nous pas, tous, en train de devenir des étrangers dans notre propre pays, c'est-à-dire des étrangers au statut dégradé, des pérégrins, oui.

La preuve, ce régime d'ausweis, de drones et d'arbitraire policier et d'applications de traçage numérique s'étend aux médecins qui n'ont plus la liberté de prescription, aux avocats verbalisés pour s'être entretenus avec leurs clients devant le tribunal, aux journalistes qui ne sont considérés comme tels que s'ils sont dans le courant dominant, aux employés de sécu enrôlés dans les « brigades Covid ».

– J'ai acheté un nouveau téléphone Huawei sur lequel Chinois et Américains se battent pour que je leur donne les moyens de me passer les menottes numériques (mais les linceuls ne le sont pas), et cela m'interroge de plusieurs façons :

– Qui sont les mercenaires, ceux des startups, des Brav ou des milices, d'où viennent-ils ? De chez vous et de chez moi comme chantait Donovan . Dans son dernier roman, l'écrivain cubain Leonardo Padura file la métaphore des franciscains et des dominicains qui arrivaient à obtenir des Templiers d'incroyables aveux, précisément parce que, tortures ou pas, leurs victimes étaient leurs frères. Ainsi bien sûr des procès de Moscou, de Prague et Budapest, tant de fois décrits. Mais aujourd'hui ? Personne ne peut plus faire croire que le Parti Communiste Chinois ou LaREM soient des partis auquel on puisse s'identifier. Ou que Jair Bolsonaro soit le représentant d'un parti, même fasciste… Même Benjamin Net-

anyahu a de plus en plus de mal a donner un vernis de légitimité à ses exactions. Il ne reste donc que la force brute, le gouvernement de la peur, mais cette peur doit être intégrée de façon différente. Car il faut aussi faire peur aux brutes qu'on utilise.

– D'où cette interrogation, qui prolonge la précédente, en voyant s'agiter la petite équipe hétéroclite autour d'Emmanuel Macron : la folie est-elle un élément nécessaire de ces régimes ? De cette folie dont le libre penseur Emile Littré convoquait Molière pour l'exprimer : « Oui, il nous a voulu faire accroire qu'il était dans la maison et que nous étions dehors ; et c'est une folie qu'il n'y a pas moyen de lui ôter de la tête », Molière, G. Dand. III, 12.

Autrement dit : qui « fait société » ? Les militants brésiliens de la CUT, les ouvrières du textiles bangladeshis, les habitants de Gaza, les résistants à Erdogan, les infirmières qui refusent les médailles, les personnels des Ehpad, la jeunesse de Hong-Kong, ma copine Maryse, prolétaire et peintre qui découvre Chomsky… quelques poètes et musiciens, des millions d'anonymes. Nous sommes dedans, ils sont dehors et il faudra bien qu'ils s'en rendent compte !

J'ai relu tout-à-l'heure la Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen, on peut avoir toutes les discussions que l'on veut : il y a là-dedans une force : celle de La Raison contre la folie. Une force sur laquelle on pourra appliquer les outils de la dialectique. Comme sur la chanson de Donovan, même s'il est vrai que prendre position c'est d'abord le faire individuellement.

حوكمة النظام العقاري في لبنان

سعد حدشيتي

هذا العنوان هو موضوع أطروحتي للدكتوراه والتي ناقشتها منذ شهرين. الموضوع الذي اخترته في رسالتي يتطرق إلى مسألة تهم اللبنانيين بصورة أساسية لأنها تطرح إشكالية العلاقة بالأرض والسكن والبيئة. نعاني في لبنان من مشكلة رئيسية وهي غياب الدولة فيما يتعلق بتطبيق قواعد التنظيم المدني واحترام قواعد البيئة وهيمنة "الباطون في المدن Beyrouth–Ville Béton". إضافة الى مشاكل وثغرات قانونية في السجل العقاري والآثار السلبية للمضاربة العقارية والنظام الريعي وعدم الإنتاجية الوطنية. السؤال هو: كيف نضمن التطبيق الصحيح لقانون التنظيم المدني وللقوانين العقارية وكيف نطورها بحيث تصبح أكثر ملاءمة مع القواعد الحديثة وأكثر توافقاً مع متطلبات حقوق الإنسان.

"كيف نضمن التطبيق الصحيح لقانون التنظيم المدني وللقوانين العقارية وكيف نطورها بحيث تصبح أكثر ملاءمة مع القواعد الحديثة وأكثر توافقاً مع متطلبات حقوق الإنسان"

سيفاجأ القارئ الأجنبي عندما يرى أننا نتحدث عن الطائفية في أطروحة عن القانون العقاري. في لبنان نجد الطائفية في كل مكان. إن للطائفية تأثيراً على حيازة الأراضي. لبنان بلد ديني بامتياز. بلد الطوائف الدينية.

إن دراسة القوانين العقارية تطرح مسائل عديدة من مثل حقوق الإنسان والقوانين العقارية، تطور قانون البيئة وعلاقته بالقوانين العقارية، دور العدالة الداخلية والدولية في إنفاذ شرعية النصوص المتعلقة بالقانون العقاري، دور القاضي المدني والإداري في تطبيق قواعد البيئة، ضرورة تعديل القانون اللبناني لهذه الناحية، الخ.

يقوم المجلس الأعلى للتنظيم المدني بدور رئيسي في لبنان لناحية التخطيط ولناحية فض النزاعات والتحكيم. ولكن هل تجد قواعد التخطيط العمراني التطبيق الكافي؟ المضاربة العقارية ثم المضاربة العقارية هي أساس السوء في لبنان والعالم العربي.

مسألة السكن فائقة الأهمية في لبنان وهو حق من حقوق الإنسان ونعلم كم نعاني في عالمنا العربي من هذه المشكلة. فبدل الإيجار باهظ والرواتب لا تكفي لإيجار شقة أحياناً. إنها مهمة الدولة التي ينبغي على مؤسساتها أن تضمن للمواطنين حق السكن عبر بناء مساكن شعبية لائقة.

ثمة موضوع مهم أيضاً هي مسألة تراتبية القواعد القانونية. عندما يجد القاضي نفسه

أمام قانون داخلي متعلق بتسجيل الأراضي ولكن ظالم ونص دولي عادل هل يمكنه منح الأولوية للنص الدولي؟ أجيب بنعم لأن مجلس الشورى اللبناني حسم هذه المسألة وأعطى الفوقية للنص الدولي.

وبالمقابل ثمة قرارات مشرفة اتخذها القاضي الدستوري اللبناني والقاضي الإداري. مثل القرار الذي أصدره القاضي الإداري اللبناني والذي أبطل فيه قرار بناء منتجع سياحي على الأملاك العامة في منطقة الرملة البيضاء.

أخيرا إنني أقترح عدة مشاريع قوانين هي برسم المجلس النيابي والجمعيات المناضلة في لبنان من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان. هي خمسة اقتراحات قوانين أضعها أمام المجلس النيابي, هذه الأفكار – القوانين هي التالية:

الاقتراح الأول: تعديل القانون الخاص بتسجيل العقارات في خدمة السجل العقاري. عرض النقص الذي يشوب النص القانوني والاقتراح: عندما يسجل الفرد سند شراء عقار، فإنه يكمل التسجيل أمام مدير مكتب التسجيل، ثم يغادر معتقداً أن عملية النقل قد تمت. ولكن يلاحظ مدير السجل في بعض الحالات أن السعر منخفض جدا فيطلب تعليق التسجيل. إن التعليق (أو التوقيف) يستمر لمدة عام واحد فقط. إذا عاد الشخص بعد عام قد يجد أن ملكيته قد خضعت لمصادرة قضائية. وهو أمر خطير للغاية بالنسبة للشخص المعني.

الحل: أقترح تعديل هذا القانون باتجاه إلزام المدير في هذه الحالات بإتمام القيد نهائياً عبر تحديد المبلغ المستحق والأمر بغرامة تأخير. هكذا نكون قد حافظنا على مصالح الفرد (المشتري) ومصالح الإدارة في نفس الوقت.

الاقتراح الثاني: يتعلق هذا القانون الثاني بتسجيل الملكية بين أفراد العائلة الواحدة: أقترح أن يكون رسم الانتقال نصف ما ندفعه حاليا لأن هذه العمليات ليست مبيعات تجارية.

الاقتراح الثالث: عندما يبيع اللبنانيون عقاراً لأجنبي أقترح زيادة ضريبة التسجيل إلى الضعف. وعلى العكس عندما يشتري اللبناني من أجنبي أقترح إعفاءه من الضرائب لتشجيع اللبنانيين على استرداد الممتلكات المباعة للأجانب.

الاقتراح الرابع: يسمح القانون اللبناني للأجنبي بتملك عقار لا تزيد مساحته عن 3000 متر مربع. نقترح تعديل هذا القانون بإضافة ما يلي: 1 – بالنسبة لأول ألف متر مربع يجب على الأجنبي دفع رسوم التسجيل في السجل العقاري 25% أكثر مما يدفع المواطن اللبناني. 2 – بالنسبة

"عندما يبيع اللبنانيون عقاراً لأجنبي أقترح زيادة ضريبة التسجيل إلى الضعف"

للألف متر مربع الثانية يجب أن يدفع كرسم تسجيل مرة ونصف أكثر مما يدفعه المواطن. أما الألف الثالث فلا بد أن يدفع ضعفين. فيما يتعلق بالمساحة التي تزيد عن 3000 متر مربع، أي المساحة المسموح بشرائها قانوناً للأجنبي أقترح أن نمنحه حقاً في الاستثمار لمدة عشرين عاماً مقابل دفع تكاليف استثمار. بهذه الطريقة نكون قد تجنبنا المراسيم الخاصة التي تصدر أحياناً في مجلس الوزراء لصالح الأجانب، وفي المقابل نكون قد شجعنا كبار المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في لبنان وجلب العملات الأجنبية الى لبنان، مع الحفاظ على الممتلكات العقارية التي تعود في نهاية فترة الاستثمار إلى اللبنانيين.الاقتراح الخامس: انتهكت العديد من المشاريع والمنتجعات البحرية والسياحية في لبنان الأملاك البحرية، مما أثر سلباً على مالكي الشاليهات، حيث لا يمكنهم تسجيل عقاراتهم في السجل العقاري، مما يضعهم في وضع حرج دائم. بالإضافة إلى ذلك، تكبدت الخزينة اللبنانية خسائر مالية كبيرة نتيجة السياسات المتتالية التي سمحت بهذه الاعتداءات على الممتلكات العامة.

في الآونة الأخيرة، وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي وندرة موارد الدولة، استؤنفت المناقشات في لبنان من أجل زيادة أموال الدولة. أقترح في هذا الإطار الحل التالي: تحتسب الدولة المساحة المنتهكة في هذه المنتجعات الساحلية السياحية. تطلب الدولة من هؤلاء المالكين غير الشرعيين التخلي عن المباني لصالح صاحبها الحقيقي، الدولة اللبنانية.

في المقابل، تمنح الدولة هؤلاء حقوق استثمار سنوية بسعر معقول. يتعين على هؤلاء دفع رسوم الإشغال للفترة السابقة وهذا ما يضخ أموالاً طائلة للدولة اللبنانية وليس لمرة واحدة فقط بل بشكل سنوي منتظم. من ناحية أخرى، مع هذا الحل نكون قد حررنا الآلاف من مالكي الشاليهات الذين سيتمكنون من تسجيل عقود بيعهم في السجل العقاري.

أخطاء قضائية

كمال عرب

أخطاء قضائية إدارية يجب أن لا تتكرّر في بلادي

يعد الأستاذ كمال عرب دراسة ننشر ملخصاً عنها هنا:

قيل أن ثلاثة يجب أن لا يخطؤوا : المعجم والطبيب والقاضي : لأن خطأ هذا الأخير يُصبح اجتهادًا يتنافى مع ما سارت عليه الإجتهادات الإدارية والأحكام المتماثلة المستمرة والمستقرة إذا لم يصحّح ضمن المهلة القانونية.

وانطلاقا ممّا تمكّنا الوقوف عليه من أحكام قضائية إدارية لبنانية اعترتها أخطاء قانونية وفقهية غير مألوفة وغير جائزة، رأينا من المفيد عمليًا الكشف عن البعض منها تداركا لعدم تكرارها وتاركين للعديد من القانونيين المتعاطين هذا الحقل التقويم والإضافة والنقد عند الإقتضاء خدمة للقانون والفقه والإجتهاد والحق والعدالة والإنصاف في آن .

هذا، وقد تشمل دراستنا الحاضرة المسائل القانونية التالية :

- مسألة استمرار توافر المصلحة في المدعي حتى بعد استقالته من الوظيفة العامة، لا سيما وأن المراجعة سجلت أصولا ضمن المهلة.
- مسألة لجوء المحكمة إلى تطبيق قانون ملغى قبل ثماني سنوات.
- مسألة إهمال قرار مجلس القضايا كليا الرد على ما أبداه متدّخل في النزاع.
- مسألة الزعم بأن إدلاءات المدعي باجتهادات فرنسية سندها نصوص قانونية فرنسية، لا مثيل لها في القوانين اللبنانية.
- مسألة خلط طلب تنحية قاض زمنيا مع طلب تدخل المدعي أساسا في النزاع.

مراجعة كتاب

الحركة النسائية واسهاماتها التربوية والوطنية والاجتماعية في لبنان والعالم العربي. النصف الأول من القرن العشرين. للكاتبة ليندا الحسيني.

الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون.

– الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2015.
– دراسة حافلة بالمواضيع

تحاول ليندا تحديد موقع الحركة النسائية من الصراع الاجتماعي خلال النصف الأول من القرن العشرين وإلقاء الضوء على أهم أعمالها ومواقفها الوطنية والتربوية والاجتماعية. وأين العثور على وثائق نادرة في غير مكتبة عبدو مرتضى الحسيني، رئيس أول جمعية نسائية لحقوق المرأة في البقاع.

الفصول عديدة أذكر منها الواقع الاجتماعي والسياسي والتربوي في لبنان خلال النصف الأول من القرن العشرين ومؤتمرات الحركة النسائية في لبنان ونتائجها الاجتماعية والسياسية خلال النصف الاول من القرن العشرين.. والمواضيع عديدة وزاخرة: نشأة الحركة النسائية وارتباطها بانعقاد مؤتمراتها، المؤتمرات التحضيرية للمؤتمر الثالث، الجمعيات المنتسبة إلى الاتحاد النسائي والجمعيات المشاركة في المؤتمر، المؤتمر الرابع "للاتحاد النسائي السوري اللبناني"، بيان الاتحاد النسائي العربي اللبناني، جمعيات الاتحاد النسائي ما بين عامي 1936–1941؛ ثم الغوص في تحليل خطابات ومحاضرات المؤتمر الثالث للحركة النسائية وتربية الولد على حب العمل واللغة القومية وخلاصات حول التوجهات التربوية للحركة النسائية وفصل يتناول تطور مواقف الحركة النسائية اللبنانية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

أضاءت ليندا على حقبة حيث كان النضال النسائي شرساً رغم الوضعية الدونية. كانت المرأة محرومة من العلم والعمل المنتج خارج البيت. وعندما كانت تعمل خارج البيت فعملها لوجه الله وغير محتسب. كانت خاضعة للتشريع الديني الناظم الأساسي لحياتها وحقوقها وعلاقتها بزوجها وأولادها وبالمجتمع بشكل عام. والحق يقال إن البلاد لم تخل من المصلحين الاجتماعيين "الذكور" حيث ارتفعت الأصوات المطالبة للمرأة بالعلم والمشاركة الاجتماعية.. لنذكر قاسم أمين وكتابه "المرأة الجديدة"، محمد عبدو، الأفغاني، عبد الرحمن الكواكبي..

حوار تشريني

ليندا فايز التنوري
مستشارة قانونية

- الصديقة : أتلاحظين؟ كل ما يحدث حولنا هذه الايام يجيب عن الأسئلة التي لا تشفي ويصمت أمام الأسئلة القاطعة!
- صحيح يحترق الوقت سريعا، لذا لا بد من وجه نور يكون فيه العوض عن الحياة، وجه نحبه فنحب كل شيء.
- هذا العوض ليس موجوداً، هو تعلق بالوهم وضالة أمل!
- هذه الضالة موجودة، على الأقل لها كيان في رأسي او ربما على الاقل شبحها موجود. شبح يغرينا كي نحياه ونقتات منه.
- "ثم ماذا، نشبع ونموت"؟
- بل نبحث عن إغراء جديد، تمتد أيدينا إلى المجهول علها تصطدم بذرة من ذرات الكون. ذرة عشق جديدة.
- هذه هي المصيبة "العشق".

أضحك بينما الصديقة تحملق بي.

- وُجدَ العشق ليتوازن الكون، ووجد النسيان لتتوازن الخليقة. تخيلي طيات الزمن تثرثر؟؟!!
- أنمضى العمر في طي الصفحات؟
- بل نمضيه حبا، وفي كل تفصيلة حب تطل العين على الكمال. بريق لحظة يا صديقتي يساوي عمراً ويغسل ظلم العالم ويجيب عن كل الأسئلة القاطعة...

أبو العلاء المعري

أبو العلاء المعري (973 –1057) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري، شاعر ومفكر ونحوي وأديب من عصر الدولة العباسية، ولد وتوفي في معرة النعمان في محافظة إدلب وإليها يُنسب. لُقب برهين المحبسين أي محبس العمى ومحبس البيت وذلك لأنه قد اعتزل الناس بعد عودته من بغداد حتى وفاته. فقد بصره في الرابعة من العمر نتيجة لمرض الجدري. بدأ يقرأ الشّعرَ في سن مبكرة حوالي الحادية عشرة أو الثانية عشرة من عمره في بلدته معرة النعمان، ثم ذهب للدراسة في حلب، وغيرها من المدن الشامية. فدرس علوم اللغة والأدب والحديث والتفسير والفقه والشعر وقرأ النحو في حلب. كان عالماً بالأديان والمذاهب وفي عقائد الفرق، وكان ضليعاً في علم التاريخ. قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة.

كان على جانب عظيم من الذكاء والفهم وحدة الذهن والحفظ وتوقد الخاطر، وسافر في أواخر سنة 398 هـ 1007م إلى بغداد فزار دور كتبها وقابل علماءها. وعاد إلى معرة النعمان سنة 400 هـ 1009م، وشرع في التأليف والتصنيف ملازماً بيته، وكان اسم كاتبه علي بن عبد الله بن أبي هاشم.

عاش المعري بعد اعتزاله زاهداً في الدنيا، معرضاً عن لذاتها، لا يأكل لحم الحيوان حتى قيل أنه لم يأكل اللحم 45 سنة، ولا ما ينتجه من سمن ولبن أو بيض وعسل، ولا يلبس من الثياب إلا الخشن. حتى توفي عن عمر يناهز 86 عاماً، ودفن في منزله بمعرة النعمان.

آراؤه في الدين

تعددت الآراء حول آراء المعري في الدين. أياً يكن من أمر المعري هو من المشككين في المعتقدات الدينية ولذا يعتبر ملحداً. ندد بالخرافات في الأديان ووصف بأنه مفكر متشائم. كان يؤمن بأن الدين "خرافة ابتدعها القدماء" لا قيمة لها إلا لأولئك الذين يستغلون السذج من الجماهير. وخلال حياة المعري ظهر الكثير من الخلفاء في مصر وبغداد وحلب الذين كانوا يستغلون الدين كأداة لتبرير وتدعيم سلطتهم.

يرى بعض الباحثين أن المعري قد انتقد العديد من عقائد الإسلام، مثل الحج، الذي وصفه بأنه "رحلة الوثني". كما ينقل أن المعري قد أعرب عن اعتقاده بأن طقوس تقبيل الحجر الأسود في مكة المكرمة هي من خرافات الأديان.

وهذه إحدى أبياته:

هفت الحنيفة والنصارى ما اهتدت
ويهود حارت والمجوس مضلله
اثنان أهل الأرض ذو عقل بلا
دين وآخر دينّ لا عقل له.

وأبياته الشهيرة:

في اللاذقية ضجة
ما بين أحمد والـمسيح
هذا بناقوس يدق
وذا بمئذنة يـــــصيحُ
كلٌ يعظِّم دنيه
يا ليت شعري ما الصحيحُ ؟"

لا تفرحوا كثيرا جو بايدن مثل ترامب.. وأضرب..

جورج سعد

يغتبط شعبنا العربي كالطفل أمام أدنى المسائل.. يتراءى للبعض أن بايدن "سيشيل الزير من البير" وسيعيد أرض فلسطين ويبعد التهديدات الإسرائيلية عن جنوب لبنان، بل أن البعض يعتقد أنه سيحل مشكلة المشاكل في لبنان، مشكلة الدولة ضمن دولة، دولة حزب الله.. برأيي الخلاف بين ترامب الموتور وبايدن المسيحي الهادئ هو خلاف بين أخوة أحباء بدليل منحى خطابه عند التسلم ورغم غياب الحردان ترامب (العتب قد المحبة). هذا الخلاف سرعان ما ينطفئ وقد انطفأ. بايدن بلفوري (نسبة الى بلفور) شئنا أم أبينا هو ونائبته وإسرائيل خط أحمر.. هو مثل بلفور برأيي معاد للسامية، أي من الصهاينة المسيحيين الذين يعتبرون أن اليهود يجب أن "يعودوا" إلى الأرض المقدسة من أجل تسهيل عودة المسيح. "الانتداب" الذي أقرته عصبة الأمم (تم اقتراحه عام 1920 وتأسس عام 1923) كان مؤقتاً من الناحية النظرية: المستعمر مدعو لمساعدة فلسطين لتصبح "راشدة". لكن المندوب السامي الأول لفلسطين المنتدبة، هربرت صموئيل Herbert Samuel، صهيوني، أتاح للقادة الصهاينة تأسيس دولة حقيقية بنظامها التعليمي، ومستشفياتها، وجامعاتها، ومنشآتها، ومكتب بريدها، وحتى جيشها (الهاغانا). بايدن، بريطانيا وأميركا وكل أنواع اللوبيات اليهودية لديها هدف واحد دفع ثمنه أخوتنا الفلسطينيون وهو زرع كيان صهيوني في عقر دار العرب للهيمنة على الشرق الأوسط واستغلال الموارد الطبيعية من نفط وغاز ويد عاملة وغير ذلك.. لقد استجاب إنشاء "الوطن القومي اليهودي" لضرورتين، الأولى مطلب الصهاينة في إقامة دولة يهودية (وليس دولة لليهود)، على ما اعتبروه أرض أسلافهم، والثاني الذي لم يكن أقل أهمية هو حاجة الرأسمالية الاستعمارية الأنجلوسكسونية لإنشاء من لا شيء دولة مصطنعة في فلسطين، ولكن تحت أمرتها وقادرة على السيطرة على جزء كامل من الشرق الأوسط، من أجل الهيمنة على منطقة من العالم تعتبر استراتيجية،

ترامب

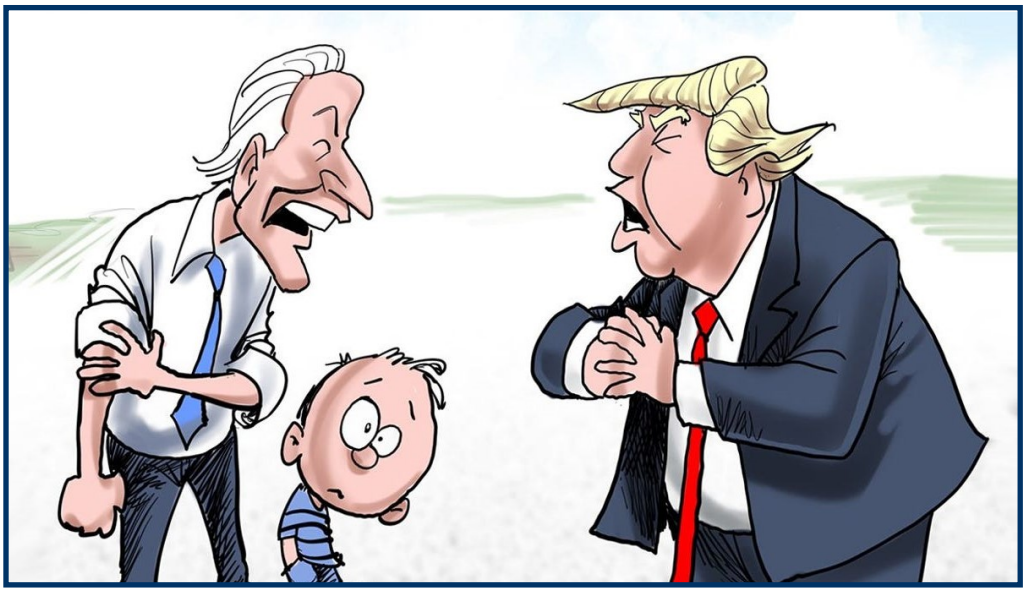

لامتلاكها احتياطيات هائلة من النفط، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث انتهى العصر الذهبي للفحم.

لكن مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، بدأت الإمبريالية البريطانية المهيمنة على العالم حتى ذلك الحين في الانحدار. بن غوريون رأى ذلك بوضوح، أي أن الوقت حان كي ينتقل الصهاينة من مرشد إلى مرشد آخر. فكان الانتقال الى الحضن الأميركي، أميركا التي بدأت تحتل في ذلك الحين (ولا زالت) المرتبة الأولى في العالم. إن إسرائيل، كما تقول الباحثة أوجيني كوشكا، الكاتبة اليهودية التروتسكية، هي "دكتاتورية عسكرية ثيوقراطية، هي النسل الوحشي لتزاوج الصهيونية وأمريكا الإمبريالية".

من كل هذا أردنا القول لا أوهام:

1- بايدن مثل ترامب مؤيد متزمت لإسرائيل.
2- لن يعيد فلسطين سوى العرب والفلسطينيين أنفسهم.
3- لن تعود فلسطين إلا على يد أحزاب فلسطينية ديمقراطية علمانية. الأحزاب الدينية الفلسطينية لا تعيد فلسطين (لأسباب لا يتسع المكان لشرحها هنا).
4- لن تعود فلسطين طالما تنخر النسيج الفلسطيني خلافات بين الفصائل بهذه الحدة وهذا العمق.
5- لن تعود فلسطين طالما يهجرها أهلها ممن ليسوا مضطرين لذلك، ويتراكضون على الجنسية الأميركية ويفنون أعمارهم عند العم سام خلف كارت الإقامة...

بايدن

L'Arménie: Le Génocide

Laurent Sadok لوران سادوك

Ce qui suit est un résumé d'article de notre ami Laurent Sadok, de l'Union communiste libertaire (France)

Bien que le génocide arménien soit internationalement connu, le contexte dans lequel il s'est déroulé l'est moins du grand public. C'est le cas en France, où jusqu'aux années 2000, il était à peine mentionné dans les programmes d'histoire. Les événements et publications du centenaire devraient en partie y remédier.

La plupart des femmes, enfants et vieillards furent exterminés dans des « marches de la mort » vers le désert syrien, et les survivants exterminés par des commandos de « bouchers ».

Au XIXe siècle, la population arménienne est une des nombreuses minorités vivant dans l'Empire ottoman. Majoritairement rurale et paysanne, vivant dans l'Anatolie arriérée, elle a également ses dynasties commerçantes, intellectuelles et politiques, qui fournissent à Istanbul des hauts fonctionnaires et des ministres.

Réputés laïques et modernistes, le pouvoir Jeune-Turc est accueilli avec espoir par les principaux partis socialistes arméniens, Hentchak et Dachnak. Ils vont vite déchanter. Loin de rompre avec les persécutions hamidiennes, les Jeunes-Turcs les prolongent. Dès 1909, leur gouvernement encadre les pogromes anti-arméniens d'Adana, qui font 19.000 morts.

Durant l'hiver 1914-1915, l'armée ottomane lance une offensive contre les Russes dans le Caucase. Mal préparée, trop ambitieuse, elle tourne au désastre. Les généraux turcs accusent alors les populations arméniennes d'Anatolie d'être prorusses, et d'agir comme une 5e colonne.

En janvier et février 1915, l'état-major ordonne le désarmement des soldats arméniens de la IIIe armée et l'exécution de la plupart d'entre eux. Fin mars, les dirigeants ottomans décident de vider les zones de peuplement arménien dans l'Est anatolien. La première phase du génocide commence à ce moment-là, avec les marches de la mort qui partent de Cilicie, et

le massacre des hommes. Le 24 avril 1915, le pouvoir ottoman fait arrêter des centaines d'intellectuels, de politiques et de religieux arméniens dans plusieurs villes, dont Istanbul.

Les marches de la mort et l'enfermement dans des camps de concentration en Syrie se poursuivent pendant tout l'été et l'automne 1915.

La seconde phase du génocide débute en février 1916 avec l'exécution des déportés qui jusque là avaient survécu dans les camps du désert syrien. Les massacres se poursuivent jusqu'en 1918. A cela il faut ajouter les spoliations, les conversions forcées, l'éclatement des familles (avec notamment de nombreux enfants retirés à leurs parents et confiés à des familles turques). Il est à noter que le pouvoir ottoman implique les tribus kurdes dans cette entreprise génocidaire.

Durant toute cette période, une résistance arménienne existe et s'exprime, même si la communauté arménienne est profondément affaiblie et déstabilisée. Quatre foyers de résistance sont situés dans la partie occidentale de l'Arménie historique. Le plus connu est celui de Van où la population arménienne se révolte et tient tête aux troupes ottomanes jusqu'à l'arrivée de l'armée russe. Un cinquième est situé en Cilicie (ancienne Petite Arménie), au Musa Dagh, sur le littoral méditerranéen, à moins de 100 kilomètres d'Alep.

En tout cas, les témoins étrangers des massacres ne manquent pas, qu'ils soient allemands, états-uniens ou français, et cherchent à alerter l'opinion internationale. Le gouvernement allemand pourrait, en faisant pression sur son allié, faire cesser les massacres. Il n'affecte qu'indifférence, au grand scandale de certains officiers allemands en poste en Anatolie, qui s'interposeront entre les tueurs et les populations arméniennes.

En 1919-1920, le nouveau gouvernement turc, cherchant à se dissocier des crimes du CUP, organisera le procès des principaux responsables du génocide. S'il a le mérite de révéler des documents qui attestent de l'intentionnalité et de la planification du génocide, le procès sera, pour l'essentiel, une mise en scène. Les plus hauts responsables se réfugieront à l'étranger, et la plupart des seconds couteaux ne seront jamais inquiétés. Des fortunes colossales, issues du pillage des biens arméniens ne seront jamais restituées. Dans les an-

nées 1920-1930, le régime républicain kémaliste, dont bon nombre de cadres se sont enrichis grâce au génocide, jettera un voile pudique sur ce crépuscule sanglant de l'empire.

Dès lors, le combat pour la justice et la mémoire s'appuiera pour l'essentiel sur les efforts de la diaspora arménienne. Il faudra l'abnégation et la soif de justice d'un groupe de révolutionnaires arméniens pour que les têtes pensantes du génocide soient retrouvées en Allemagne, en Italie ou en Asie centrale, débusquées et exécutées, au cours de l'opération Némésis.

Alors que tous les protagonistes du génocide sont décédés, le combat se poursuit notamment contre les assassins de la mémoire que sont les négationnistes turcs. Il est toutefois heureux de voir que ces derniers sont sur la défensive et que sur cette question la société turque bouge de plus en plus depuis quelques années.

قضايا عمالية

شربل أسطفان

جائحة كورونا انهالت على الفقراء بصورة خاصة. المثال اللبناني فاقع. الدولة تحبس في البيوت الفقراء مع عدم تقديم أي معونة لهم. لذا فشلت وستفشل كل قرارات الإغلاق.

نورد هنا إحدى النضالات القائمة في فرنسا حيث يتقدم العمال بدعاوى قضائية ضد ادارات المصانع عندما تصيبهم أضرار جراء الإقفال غير المدروس أو بصورة عامة وخارج اطار الجائحة. هذه الواقعة أرسلها لنا زميلنا المستشار النقابي جان بوك ديريز Jean-Luc Dupriez.

السبت 19 كانون الثاني 2019 .

الواقعة تخص أجراء شركة Walor، وهي شركة تصنيع تقع في Loire-Atlantique. بعد مواجهة استمرت لمدة عام مع الإدارة، رفع 56 منهم قضايا أمام محكمة نانت Nantes الصناعية للتنديد بظروف العمل الكارثية في ورش العمل. يوضح جوزيف ماري ممثل النقابة في الشركة: "نحن نعمل في ضباب من الزيوت، وتركيزات المنتجات السامة - المسببة للسرطان على وجه الخصوص - تتجاوز المعايير القانونية".

وبحسب قوله، إن ظروف العمل تثقل

كاهل الأجراء جسدياً: "يعاني البعض من مشاكل في الرئتين والظهر والحساسية أيضًا". فابيين، 16 عاماً في الشركة، هي معوقة الآن، جراء عملها في هذه الشركة.

يدفع ممثل النقابة جان لوك دبرييز Jean Luc Dupriez–، بأن الشركة لم تحترم المادة 25 من الاتفاقية الجماعية لصناعة المعادن، والتي تنص على مكافأة مقابل العمل الشاق أو الخطير أو غير الصحي. بدأ التفاوض مع إدارة الشركة قبل عام لكنه لم ينجح. لذلك اختار ممثلو النقابات العدالة "كملاذ أخير" للحصول على تعويض عن هذه الأعمال الشاقة والخطيرة وغير الصحية. يوضح جان لوك دبرييز : "العمال يعملون في ظروف قاسية جدا وخطيرة على صحتهم. لم يصدر لعد الحكم القضائي الأخير. سوف تعقد جلسات المحاكم تباعاً وكل أمنياتنا أن يكسب العمال الدعوى وأن يتم التعويض عليهم.

كما نتمنى أن يمارس القضاء في أي بلد في العالم عمله بكل أخلاقية وعدالة. خاصة مع جائحة كورونا الويلات الاقتصادية ضربت الطبقة الفقيرة التي تعاني في كل بلدان العالم وبخاصة في لبنان. نشجع النقابات العمالية في لبنان على تقديم دعاوى ضد أصحاب العمل كما دعاوى ادارية بوجه الدولة لإعمال مسؤوليتها عن الأضرار التي لحقت بالناس جراء تمنعها عن مساعدة الناس، ما ألحق أضرارا بالغة بهم.

جائحة كورونا والمساواة

هادي شلوف

مبدأ المساواة بين الفقراء والأغنياء وجائحة كورونا والالتزام الدولي (أخلاقي ام قانوني)

المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان تنص صراحة علي :

يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

و تنص المادة الثالثة منه علي :

لكل فرد حق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه

امام جائحة كورونا التي اجتاحت العالم لقد كان الفقراء هم من دفعوا الثمن غاليا، وذلك ما نراه في الدول الفقيرة حيث انها لم تكن قادرة علي مواجهة الجائحة، وتركت مواطنيها يتولون مصاريف العلاج و الدواء بل ان بعض الدول غير قادرة علي شراء اللقاح ضد هذا الوباء، بينما الدول الغنية فلقد قامت بتوفير العلاج و فتحت مستشفياتها لاستقبال جميع المصابين بل انها توفر اللقاح بالمجان لمواطنيها، ولا ننسي هنا أيضا ان الدول الغنية تمكنت أيضا من توفير الغذاء و تعويض الشركات الخاصة والعامة وحتى متاجر البقالة بالمساعدات المالية والمعنوية نتيجة لقفلها.

نشرت صحيفة الفيغرو الفرنسية بتاريخ 25 يناير 2021 ما صرح به رئيس المنظمة الدولية للصحة بجنيف عن ان جائحة كورونا وسعت في الفجوة بين الأغنياء والفقراء وان المنظمة الدولية للصحة تحتاج الي اكثر من 26 مليار دولار لمساعدة الدول الفقيرة لتوفير ما تحتاجه من مستلزمات صحية.

امام هذه الجائحة انقسمت البشرية الي قسمين احدهما يملك التكنلوجيا و الأموال والأخر يعاني من الفقر و انعدام الاهتمام بالإنسان بل انه ضحية للفساد الدكتاتورية وغير قادر علي مواجهة الجائحة وينتظر المساعدات من الدول الغنية او من المنظمة الدولية للصحة.

اللقاح ضد فيروس كورونا يتم شرائه من الدول القادرة على دفع الفاتورة بينما الدول الفقيرة فهي تنتظر المساعدات وهذه الفجوة في الحصول على اللقاح هي انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الانسان.

السؤال هنا هل يجب الزام الدول الغنية ان تتنازل عن نسبة معينة من اللقاح للدول الفقيرة وهل هذا الالتزام هو أخلاقي ام قانوني ؟

في وجهة نظرنا هو التزام قانوني وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الانسان وأيضاً أخلاقي...